



## بيان

سعادة السفارة علياء أحمد بن سيف آل ثاني  
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

لعام ٢٠١٩

السيدة الرئيسة،،،

نتوجّه لكم ببالغ الشكر على الجهود المبذولة للتحضير لهذا المنتدى. ونُعرب عن تقديرنا لسعادة المندوب الدائم لإيطاليا، وسعادة المندوب الدائم لزامبيا على إدارتهما الحكيمة وتسييرهما المشاورات على مشروع الاستنتاجات والتوصيات. ونضم صوتنا لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أصحاب السعادة،،،

السيدات والسادة،،،

في ضوء التحولات السريعة التي يشهدها عالمنا اليوم جرّاء عوامل عدة منها التكنولوجيا، وتغير المناخ، باتت هناك حاجة ملّحة أكثر من أيّ وقتٍ مضى لتعزيز العمل المتعدّد الأطراف، ومواجهة التحديات القائمة لتعبئة التمويل الكافي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتخاذ الإجراءات، من أجل المضي قدماً في الجهود المبذولة ليكون العالم على مسار أكثر نمواً واستدامة. ونؤكد في هذا الصدد على ما تمثّله خطة عمل أديس أبابا من معلّم هامٍ في الجهود المبذولة لدعم وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

السيدة الرئيس،،،

لقد أصبح من الملّح بشكلٍ متزايدٍ معالجة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والتي تُهدّد ليس فقط بعواقب وخيمة على المجتمعات في كافة أنحاء العالم، بل تُقوّض أيضاً الإنجازات التنموية التي تحقّقت. وعليه، نؤكد على أهمية تكثيف الجهود للوفاء بالالتزامات، وتلبية احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ، والاستثمار في تنمية مُنخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

ويسعدنا في هذا الصدد أن نشير بأنّ دولة قطر سيكون لها دور ريادي في مؤتمر القمة للعمل المناخي التي سيعقدها الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، حيث ستقود بلادي، إلى جانب فرنسا وجامايكا، الحزمة المتعلقة بموضوع "تمويل

الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتسعير الكربون"، وسوف تعكس الالتزامات التي سنعلن عنها مدى الأهمية والجديّة التي توليها حكومة دولة قطر في هذا المضمار.

أصحاب السعادة،،،

انطلاقاً من إيمان دولة قطر بأهمية العمل المتعدّد الأطراف، وإدراكنا للمسؤولية التشاركيّة في تحقيق التنمية المستدامة، استضافت دولة قطر في شهر نوفمبر ٢٠١٧، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي شهد مشاركة واسعة لدولٍ من مختلف المجموعات الجغرافية. ولقد تمخّض عن هذا المؤتمر "رسائل الدوحة العشر"، التي تهدف إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

كما إنّ التزام دولة قطر بالشراكة مع المجتمع الدولي، وانخراطها في هذا الجهود يعودان إلى سنواتٍ مضت، حيث سبق أن استضافت الدوحة في العام ٢٠٠٨ مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

السيدة الرئيس،،،

لقد أتت دولة قطر في المرتبة الأولى عربياً والثالثة عشر دولياً، كأحد أكبر المساهمين في الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٦، وهو ما أوضّحه تقرير الأمين العام المتضمّن في الوثيقة رقم A/73/63-E/2018/8. ويعكس ذلك التزام دولة قطر بمبدأ التعاون والشراكة لمواجهة التحديات.

وتجديداً لهذا الالتزام، وانطلاقاً من إيماننا بأن الأمم المتحدة هي مظلة دولية جامعة، وقناعتنا بتقاسم الأعباء والمسؤوليات للدول الأعضاء، فقد تعهدت دولة قطر مؤخراً بتقديم دعم متعدد السنوات وغير مخصّص للموارد الأساسية لتمويل منظمات الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، مما سيعود بالفائدة على تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وننوه في هذا الصدد بأنّه قد تم تخصيص مساهمة

متعددة السنوات بإجمالي ٢٠ مليون دولار أمريكي لدعم شبكة المختبرات القطريّة لتسريع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك كجزء من هذا الدعم، حيث تُعد شبكة المختبرات عنصراً حاسماً لتسريع أولويات التنمية الوطنية، وسيتم إطلاقها في ٦٠ بلداً.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد بأنّ بلادي ستواصل القيام بدورها الذي دأبت عليه منذ فترة طويلة، وتقديم المساعدات التنموية والإغاثية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية وإنسانية وكوارث طبيعية، إضافةً إلى المساعدات الإنمائية الرسمية. وسنواصل العمل مع الشركاء في المجموعة الدوليّة لتحقيق الأهداف المشتركة، والمضي قدماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وشكراً،